أثر الربيع العربي على قطاع السياحة في الأردن

أريج دغره، نضال الزبون، حمزة خوالدة *

ملخص

أثرت أحداث الربيع العربي في بعض الدول العربية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع السياحة في تلك البلدان وكذلك الدول المجاورة. وهدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر أحداث الربيع العربي في القطاع السياحي الأردني على وجه الخصوص. وانطلقت الدراسة من افتراضين رئيسين: الأول، وجود علاقة بين ثورات الربيع العربي وتراجع قطاع السياحة في الأردن، أما الآخر، فينطلق من انتعاش قطاع السياحة في الأردن نتيجة لثورات الربيع العربي، بسبب استقرار البلد وأمنها. ولاختبار فرضيات الدراسة قام الباحثون بدراسة جانب الطلب (Demand side) وهم السياح من خلال تحليل بعض المؤشرات السياحية لبيانات وزارة السياحة والآثار الأردنية مثل أعداد السياح، جنسياتهم، عوائد السياحة، ومعابر دخول السياح. وقد توصلت الدراسة إلى اثبات الفرضية الأولى وهي وجود علاقة بين ثورات الربيع العربي وانعكاس حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة للأردن على تراجع القطاع السياحي الأردني خلال الفترة (2011–2014)، ثم عاد القطاع للتعافي بالتدريج، بسبب السياسات الحكومية التي سعت إلى الترويج عن استقرار البلد وأمنها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية مع الزمن. وأوصت الدراسة بتوجيه البحث في المستقبل لدراسة العوامل الأخرى المؤثرة على القطاع السياحي والمتعلقة بجانب العرض (Supply side) مثل ضعف الخدمات السياحية، وكذلك دراسة التوجهات السياحية الجديدة وآليات التسويق التي تنتهجها الدولة ومخططاتها نحو انعاش قطاع السياحة في المملكة.

الكلمات الدالة: الربيع العربي، قطاع السياحة، مؤشرات السياحة، الأردن.

المقدمة

تعدّ الدول العربية خاصة، ودول الشرق الأوسط بشكل عام، من الوجهات السياحية المفضّلة للسياح من جميع أنحاء العالم، لما تحتويه هذه الدول من معالم أثرية وحضارية وتاريخية. ويضاف إلى ذلك احتوائها على بيئات طبيعية متنوعة، وطبيعة مناخها المعتدل، وموقعها الاستراتيجي، وامتداد شواطئها على البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي. وتشكل المميزات السابقة عوامل جذب للحركات السياحية، التي تجعل قطاع السياحة بدوره من المصادر الهامة للدخل القومي، ومساهماً رئيسياً في التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وقد أسهمت الأحداث والتغيرات التي شهدها العالم العربي بتأثيرها على الواقع السياسي والاقتصادي للعديد من الدول العربية، خاصة بلدان الربيع العربي نفسها، التي عانت العديد من الأزمات التي شملت كافة قطاعاتها الاقتصادية ومنها قطاع السياحة. فعدم الاستقرار الأمني والمشاكل المستمرة أثرت بشكل فعّال على الواقع السياحي، وأدت الثورات إلى تراجع قطاع السياحة عما كان عليه قبل اندلاع ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس وسوريا، بينما زادت الحركة السياحية في بعض الدول مثل الأمارات وتركيا (UNWTO, 2008). ويعدّ القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من مجيء الربيع العربي، ولكنها تأثرت بنتائج الثورات العربية مثل الأردن ولبنان، وذلك بسبب الصورة السلبية عن الأمن في دول الإقليم التي أسهمت بشكل كبير في تغيير السياح لوجهاتهم خلال الفترة بعد انطلاق الربيع العربي.

مشكلة الدراسة

يمتاز قطاع السياحة بحساسيته الكبيرة للأحداث والاضطرابات، ويشكل عامل الأمن والاستقرار ركيزة أساسية في نجاحه. ويلاحظ أنه حتى لو كانت وجهة السائح آمنة، فإن السياحة تنخفض في حال كانت الظروف السياسية في المناطق المجاورة لها غير مستقرة،

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/9/28، وتاريخ قبوله 2017/2/22.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مما يدفع السائح للبحث عن مواقع بديلة آمنة. ونتيجة لأحداث العنف وعدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي عام 2011 وما تلاها من أحداث، فقد حدث تراجع في القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي في بعض الدول كالأردن ومصر وسوريا وتونس، بينما كانت الآثار ايجابية في دول أخرى مجاورة مثل تركيا.

وتبرز مشكلة الدراسة بوجود وجهتي نظر في توضيح مدى تأثر السياحة بأحداث الربيع العربي: رأي قائل بأن حدوث مشكلة الربيع العربي في دولة معينة يؤدي إلى انعكاس تبعات هذه المشكلة سلباً على دول أخرى مجاورة لا يشملها الصراع، ويؤدي إلى بحث السياح عن دولة أخرى تحتوي ثقافات ومعالم مشابهة وبعيدة عن مواقع الصراع (تأثير الجوار). ورأي آخر يرى بأن حدوث مشكلة في دولة معينة يؤدي إلى ارتداد السياح عن زيارة هذه الدولة والبحث عن مكان آخر قريب يحتوي على معالم مشابهة وبالتالي يكون لها أثر ايجابي على دول الجوار الآمنة (Neumayer, 2004).

وتعد الأردن من الدول التي تأثرت بثورات الربيع العربي لوقوعها في اقليم الشرق الأوسط، حيث انعكست آثار الربيع العربي على القطاعات الاقتصادية في المملكة خاصة القطاع السياحي، فانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة ينعكس بدوره بشكل سلبي على الحركة السياحية القادمة للمملكة، ويدفع السائح للبحث عن أماكن خالية من الاضطرابات والاشكاليات السياسية، وخالية من الجماعات المتطرفة والارهابية التي أصبحت تشكل عامل قلق ومصدر تخوف لدى السياح.

وتسعى الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، وهي:

1. كيف أثرت ثورات الربيع العربي على القطاع السياحي في الاردن؟
2. كيف أثرت ثورات الربيع العربي على السياح الاوروبيين والعرب القادمين للأردن؟
3. هل أسهم الاستقرار الأمني والسياسي في الأردن في انتعاش قطاع السياحة الأردني؟
4. ما السياسات الحكومية المتبعة لانعاش القطاع السياحي الأردني؟

فرضيات الدراسة

1. وجود علاقة بين ثورات الربيع العربي وتراجع قطاع السياحة في الأردن.
2. انتعاش قطاع السياحة في الأردن نتيجة لثورات الربيع العربي، بسبب استقرار البلد وأمنها.

أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على واقع السياحة في الأردن قبل وبعد ثورات الربيع العربي، بالإضافة الى تحليل ودراسة أثر الربيع العربي سواء كان ايجاباً او سلباً على قطاع السياحة في الأردن، وبالتالي مدى نجاح أو فشل هذا القطاع في التعامل مع هكذا أزمة. وذلك من خلال دراسة أعداد السياح وجنسياتهم والمعابر التي يدخلون منها إلى المملكة، وكذلك دراسة معدل الدخل والانفاق السياحي قبل وبعد الربيع العربي، بالإضافة الى التغيرات في أعداد العاملين في القطاعات السياحية، وزوار المبيت وزوار اليوم الواحد وغيرها من المتغيرات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة مدى تأثير وانعكاس ثورات الربيع العربي التي حدثت بعد عام 2011 على القطاع السياحي الأردني، ومدى تأثر دولة آمنة (كالأردن) بعدم استقرار دول الجوار حولها، ويمكن تلخيص أهم اهداف الدراسة الفرعية فيما يلي:

1. دراسة التغيرات في أعداد السياح القادمين إلى الأردن وجنسياتهم قبل وبعد بداية الربيع العربي.
2. دراسة التغيرات في أعداد العاملين في القطاع السياحي قبل وبعد بداية الربيع العربي.
3. دراسة مدى تأثير الربيع العربي على تراجع عدد السياح الأجانب السنوي.
4. دراسة التغير في عدد السياح حسب المعابر التي يدخلون منها للمملكة والأماكن التي يزورونها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج البحثية التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: لبحث آثار ثورات الربيع العربي على قطاع السياحة في الأردن، من خلال وصف وتحليل التغير في أعداد السياح القادمين إلى المملكة وجنسياتهم، والمعابر التي يستخدمونها للدخول الى المملكة والمواقع السياحية التي تتركز فيها الزيارات السياحية.
- المنهج المقارن: التركيز على المقارنة بين بعض المتغيرات السياحية والمتمثلة في عدد السياح السنوي، وعدد السياح حسب الجنسيات، والدخل السياحي، وعدد السياح حسب معابر الدخول، وعدد العاملين في القطاع السياحي، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة ما بين عام 2006 ولغاية 2015.

وتعتمد الدراسة على البيانات المنشورة في النشرات الاحصائية السنوية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار الأردنية. ولأغراض الحصول على الجداول والرسومات البيانية الواردة في الدراسة، فقد تم الاستعانة ببرامج Excel و SPSS.

الاطار النظري والدراسات السابقة

يعتمد الأردن بشكل كبير على السياحة كمصدر مهم للدخل اذ تسهم السياحة بما مقداره 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي GDP (MOTA, 2012). ويعود ذلك الى ان الأردن يحتوي على العديد من المواقع التاريخية والأثرية نتيجة لمرور كثير من الحضارات على أرضه مثل الحضارة اليونانية والرومانية والنبطية والاسلامية. ومن أهم عناصر الجذب السياحي الرئيسية في الأردن البتراء - احدى عجائب الدنيا السبع في العالم- بالإضافة الى وادي رم ومدينة جرش. بالإضافة إلى وجود أخفض بقعة على سطح الأرض فيه وهي البحر الميت ذو الجذب العلاجي والاستجمامي، الى جانب المناخ المعتدل على مدار السنة التي تمثل جميعا عوامل جذب للحركة السياحية.

بالرغم من الازدهار الذي شهده القطاع السياحي منذ اوائل عام 2004، وزيادة مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني، إلا أن الأزمة المالية العالمية السلبية التي اندلعت في النصف الثاني من عام 2008، أثرت في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع السياحة، حيث بدأت تداعيات الأزمة المالية بالظهور على قطاع السياحة منذ كانون أول عام 2008، وقد بلغت نسبة تراجع السياح القادمين إلى الأردن في شهر كانون أول حوالي15% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2007 (Al-Shamaileh, 2013).

وقد شهد قطاع السياحة الأردني تراجعا منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، حيث انخفض عدد السياح القادمين إلى الأردن، من 8.07 مليون سائح عام 2010 إلى6.81 مليون سائح عام 2011 (MOTA, 2011)؛ نظراً لدعوات بعض سفارات الدول ووكالات السفر لمواطنيها بعدم زيارة الاردن نظراً لانعدام الاستقرار الشامل في المنطقة (Yousef, 2011)، إلا أن النصف الثاني من العام 2012 شهد ارتفاعا بسيطا في أعداد السياح ولكن أقل مما كانت عام 2010 (Kakai, 2013). أما الأشهر الأربعة الأولى من عام 2013، فقد شهد القطاع السياحي فيها تعافيا لم يلبث أن تراجع بسبب انعدام الثقة في الوضع الأمني في سياق الحرب الأهلية الدائرة في سوريا وإسقاط نظام الرئيس المصري محمد مرسي وحكومته. فقد انخفضت السياحة بنسبة 57 % في ثلاثة أشهر، ابتداء من شهر سبتمبر (Yousef, 2014).

ويمثل مصطلح الربيع العربي سلسلة من الثورات والاحتجاجات والانتفاضات المناهضة للحكومات في بعض البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، التي بدأت في ديسمبر من عام 2010 في تونس. وقد أدت هذه الاحتجاجات والثورات على المدى الطويل إلى حدوث تحولات سياسية واجتماعية في المنطقة، كما خلقت صعوبات اقتصادية وتطلعات شعبية نحو الديمقراطية.

وقد استندت أسباب ثورات الربيع العربي إلى وجود اختلالات في مستويات الدخل وارتفاع معدلات الفقر على مستويات واسعة، ووجود الإدارات الفاسدة والمحسوبية، وافتقار الشعب إلى الديمقراطية والتدخل في الحكم وارتفاع معدلات البطالة. كل هذه التداعيات أدت إلى اندلاع حركات تمرد في تونس ومصر، حيث اندلعت الثورة الأولى في تونس التي كانت متوترة بسبب الفساد، ثم انتشرت في بلدان الشرق الأوسط بسرعة؛ بسبب توفر وسائل الاتصال الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي. فامتدت الثورات إلى الجزائر بتاريخ 28 ديسمبر 2010، ثم اندلعت في لبنان بتاريخ 12 يناير 2011، وفي الاردن بتاريخ 14 يناير 2011، وإلى موريتانيا والسودان وسلطنة عمان في 17 يناير 2011، وإلى اليمن بتاريخ 18 يناير 2011، ومن ثم إلى المملكة العربية السعودية في 21 يناير 2011، وإلى مصر في 25 يناير 2011، وإلى سوريا في 16 يناير، وإلى جيبوتي في 28 يناير، وإلى المغرب في 30 يناير، وإلى العراق في 10 فبراير، وإلى البحرين وايران في 14 فبراير، وإلى ليبيا في 17 فبراير، وإلى الكويت في 18 فبراير وإلى الضفة الغربية في 20 فبراير (Gocer&Cinar, 2014).

وقد ركزت بعض الدراسات على تأثير الربيع العربي على الدول العربية، من حيث زيادة عدد السياح في بعض الدول على

حساب دول أخرى كانت السياحة مصدراً اقتصادياً لها قبل اندلاع ثورات الربيع العربي.

تعددت الدراسات التي قامت بدراسة أثر أحداث الربيع العربي على وشمال أفريقيا (Mansfeld, 2015; Ali et al., 2012). وقد تناولت دراسة مانسفيلد (Mansfeld, 2015) تأثير الربيع العربي في أداء السياحة الكلي لبلدان عربية مختارة، سواء النفطية وغير النفطية، بالاعتماد على بيانات السياحة الرسمية والبيانات الاحصائية للاقتصاد الكلي، إضافة إلى فحص السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الحكومات العربية للتخفيف من حدّة الأزمة السياحية المتطورة في الدول العربية غير النفطية، وفحص العلاقة بين الدول غير النفطية ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالاتجاهات السياحية التي تميز العالم منذ اندلاع الربيع العربي.

وناقشت دراسة علي وآخرون (Ali et al., 2012) تحديات السياحة في دول الربيع العربي، وما طال قطاع السياحة جراء اجتياح موجات الثورات السياسية والاضطرابات الأمنية في الدول العربية، والمعروفة باسم الربيع العربي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض عدد السياح القادمين إلى بعض الدول العربية، وتدفق غير متوقع للسياح لعدد من الدول العربية على حساب دول عربية أخرى.

فيما تناولت بعض الدراسات أثر ثورات الربيع العربي في الأردن (Al-Omari et al., 2015; Avraham, 2015)؛ فقد بحثت دراسة العمري وآخرون لعام 2015 تبعات الربيع العربي على قطاع الفنادق في الأردن وفي مدينة عمان بشكل خاص. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الفنادق في مدينة عمان قد تأثر بشكل سلبي في أحداث الربيع العربي في مجال (معدل الاشغال، عدد ليالي المبيت، والدخل). وناقشت دراسة افراهام (Avraham, 2015) السياسات التي اتخذتها دول الشرق الأوسط لتحسين صورة السياحة في هذه الدول (Destination Image) من أجل النهوض بالقطاع السياحي فيها والذي تأثر كثيراً خلال فترة الربيع العربي. بينما حاولت دراسة يوسف (Yousef, 2014) الوقوف على أسباب وجود استقرار نسبي في الأردن في سياق الربيع العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب القيادة الملكية وآلية تعاملها مع الثورات بشكل استباقي، وامكانيات الحكومة، بالإضافة الى التركيبة القبلية في المجتمع كلها ساعدت على الاستقرار النسبي في الأردن.

فيما تناولت مجموعة من الدراسات تأثير الربيع العربي على القطاعات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، فقد أشارت دراسة (Al-Rfou, 2013) إلى أن ثورات الربيع العربي أثرت بشكل سلبي في الأنشطة التجارية والاستثمارية في الأردن، حيث أثرت الاحتجاجات والاعتصامات سلباً على الصفقات التجارية وإلى شلل للحركات التجارية، كما أضرت الاحتجاجات بالتجار والمستثمرين في الأردن.

وقد ركزت الدراسات والأوراق البحثية التي تم استعراض بعض منها، على دراسة أثر ثورات الربيع العربي التي انطلقت في دول الربيع العربي على القطاعات الاقتصادية وعلى الأوضاع السياسية والاستقرار الأمني في دول الربيع العربي وما يحيطها من دول أخرى تأثرت بنسب متفاوتة بتأثيرات الربيع العربي. ومن هنا تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة مدى تأثير الربيع العربي على قطاع السياحة في الأردن، وهي من الدول التي تأثرت بشكل كبير بعدم الاستقرار الحاصل في الدول المتاخمة لها. وستركز الدراسة على الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، من حيث مقارنتها لفترات زمنية تمتد من عام 2006 ولغاية 2015 لبعض المتغيرات مثل الدخل السياحي، عدد العاملين، عدد السياح وجنسياتهم، معابر الدخول إلى المملكة، ونسبة الاشغال.

مناقشة النتائج

أولاً: السياح، أعدادهم وجنسياتهم

أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات السياحية والصادرة عن مديرية الإحصاء السياحي في وزارة السياحة والآثار في الفترة الممتدة ما بين 2006 – 2015، أن أعداد السياح القادمين إلى المملكة تميزت بعدم الثبات والاستقرار. ويبين الشكل (1)، التباين في أعداد السياح ما بين سنة وأخرى حتى وصلت معدلات غير مسبوقة عام 2010 فقد تجاوز عددهم 8 مليون سائح، بينما انخفض العدد إلى 6.8 مليون سائح عام 2011 بنسبة تراجع بلغت حوالي 16%، وهو العام الذي انطلقت فيه ثورات الربيع العربي. وقد توالى الانخفاض في أعداد السياح بعد عام 2011 لتصل فقط الى حوالي 4.8 مليون سائح عام 2015.

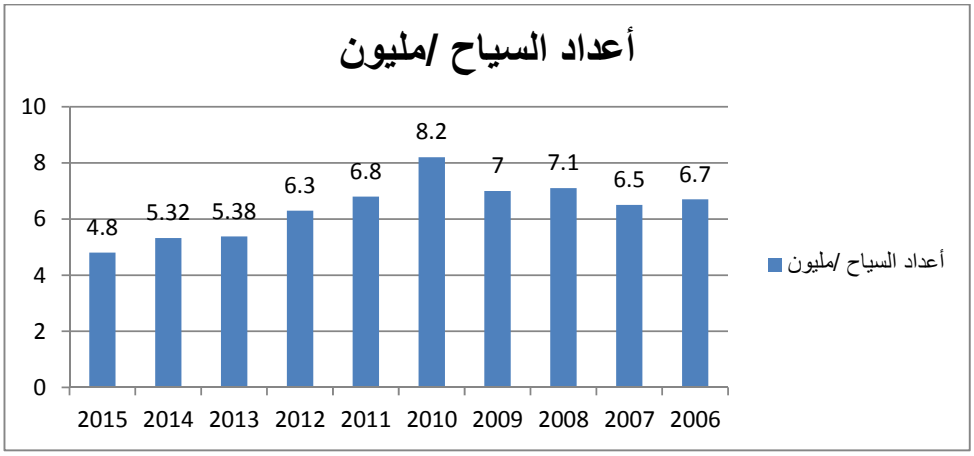

شكل 1: أعداد السياح (2006 – 2015)/ بالمليون

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

شهد الأردن انخفاضاً في اعداد السياح بعد الربيع العربي، ولا تزال الأعداد في تناقص، إلا أنها تبقى متقاربة مع ما كانت عليه قبل الربيع العربي بفوارق بسيطة، إلا أن الانخفاض يختلف حسب جنسية السياح القادمين للمملكة. ويبين الشكل (2) تباين عدد السياح القادمين للمملكة حسب الجنسية التي يحملونها، ويلاحظ من الشكل ارتفاع عدد السياح القادمين من الدول الأوروبية مقارنة مع الجنسيات الأخرى، فقد وصل عدد السياح الاوروبيين عام 2010 إلى حوالي 470 ألف سائح، وانخفض العدد إلى 256 ألف عام 2011، مستمراً في الانخفاض بشكل حاد عما كان عليه قبل الربيع العربي، حتى وصل عام 2015 إلى 141 ألف سائح. بينما تراوحت أعداد السياح القادمين من الدول العربية والافريقية وأمريكا ودول آسيا والباسيفيك ما بين 1,300 – 113,000 سائح سنوياً.

كما يوضح الشكل (2) ارتفاعاً طفيف في أعداد السياح القادمين من دول آسيا والباسيفيك بعد عام 2011، إلا أن أعدادهم لم تتجاوز 113 ألف سائح سنوياً.

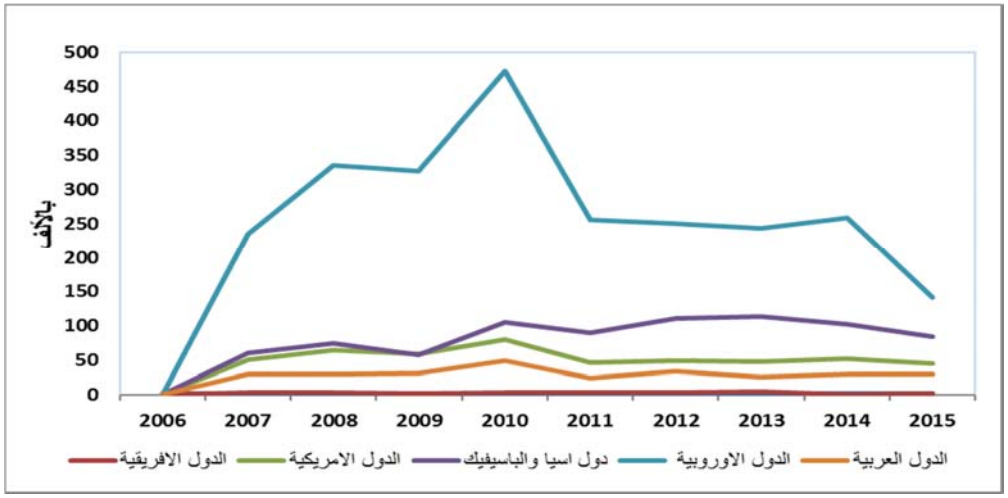

شكل 2: أعداد السياح حسب مجموعات الدول (2006 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

ثانياً: المواقع السياحية

ينعكس التباين والاختلاف في عدد السياح وجنسياتهم، على الأماكن السياحية التي يقومون بزيارتها، فلكل سائح اهتمام وميول خاصة به تدفعه للتوجه نحو أماكن تتناسب مع دوافعه أو الهدف وراء رحلته السياحية، فبعض السياح هدفهم علاجي، والبعض الآخر لحضور المؤتمرات والاجتماعات التي تتطلبها طبيعة عملهم، وآخرون هدفهم الاستجمام وقضاء الوقت. ومن هنا يتباين عدد السياح الذين يقومون بزيارة المدن الأردنية والمواقع السياحية والتاريخية والأثرية فيها. ويوضح الشكل (3) أبرز خمسة أماكن يتردد عليها السياح بأعداد كبيرة مقارنة بغيرها من المدن الأردنية والمواقع الأثرية والتاريخية المنتشرة في كافة أرجاء المملكة.

وتبين معطيات الشكل (3) أن مدينة عمان تستحوذ على العدد الأكبر من السياح، فقد وصلت ذروة السياح القادمين إليها عام 2010 إلى 523 ألف سائح، وانخفضت عام 2011 إلى ما يقارب 290 ألف، تليها البتراء التي بلغ عدد السياح المتوجهين إليها عام 2010 حوالي 385 ألف سائح وانخفضت عام 2011 لغاية 189 ألف، أما العقبة وهي في المرتبة الثالثة فقد بلغ عدد السياح للعام 2010 حوالي 211 ألف سائح وانخفضوا عام 2011 لما يقارب 132 ألف، أما البحر الميت فقد سجل عام 2010 حوالي 131 ألف سائح وانخفض عدد السياح إلى 73 ألف سائح، وفي المرتبة الأخيرة يقع وادي رم الذي بلغ عدد السياح المتجهين إليه في العام 2010 ما يقارب 84 ألف سائح وانخفض عدد السياح في العام 2011 إلى 41 ألف سائح.

ويلاحظ من خلال الشكل توالي انخفاض أعداد السياح في السنوات اللاحقة لعام 2011 في هذه المواقع السياحية، حيث وصل عدد السياح للعام 2015 في عمان إلى 199 ألف سائح، و125 الف سائح في البتراء، و64 ألف سائح في العقبة، و 61 ألف سائح في البحر الميت، واخيراً في وادي رم 25 ألف سائح. ويعود ارتفاع عدد السياح القادمين إلى العاصمة عمان، لاحتوائها على المستشفيات اللازمة للسياح القادمين للأغراض العلاجية، وكذلك انعقاد المؤتمرات والاجتماعات الرسمية في الفنادق التي تتواجد فيها، وكذلك اعتبارها بوابة الدخول للأردن لكثير من السياح خاصة القادمين من خلال مطار الملكة علياء الدولي.

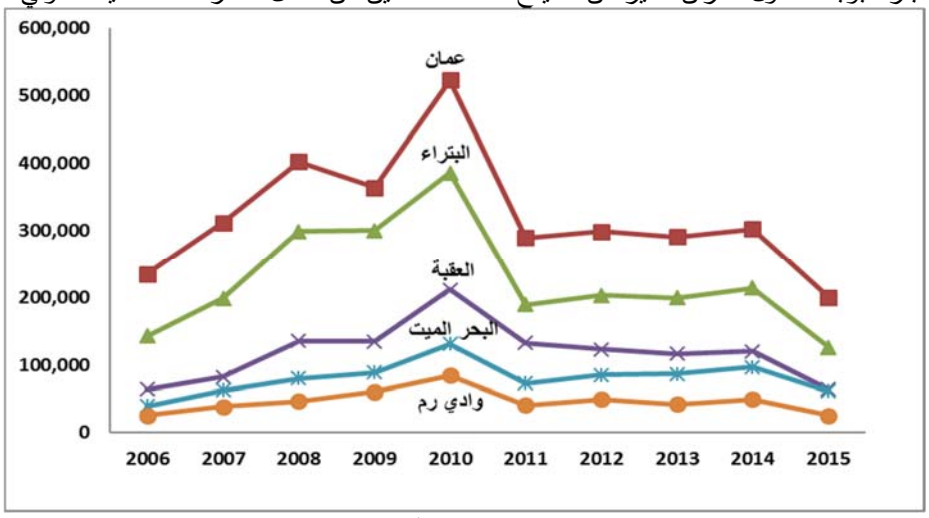

شكل 3: زوار المواقع السياحية (2006 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006-2015.

ثالثاً: العمالة

تشكل العمالة عنصراً أساسياً في المواقع السياحية، فيقع على عاتقها تلبية احتياجات السائح وتوفير وسائل الراحة له، كما تقوم الموارد البشرية بتكوين صورة لدى السائح عن أهمية الموقع لتوفر العمالة الماهرة والمدربة فيه. ويقصد بالموارد البشرية الأيدي العاملة في كل من الفنادق، والمكاتب السياحية، والمطاعم السياحية، ومكاتب تأجير السيارات، ومتاجر التحف الشرقية، والأدلاء السياحيين، ومرافقي الرواحل، والنقل السياحي، ومراكز الغوص والرياضة المائية.

ويبين الشكل (4) ارتفاع نسبة العاملين في المرافق والمكاتب السياحية الذين يحملون الجنسية الأردنية، فقد تراوحت نسبتهم ما بين 80%- 86%، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين من الجنسيات غير الأردنية 20%. وهذا يدل على أن السياحة تقدم وظائف للأيدي العاملة الأردنية وتساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي. يتضح من الشكل (4) أن العمالة في المواقع السياحية بقيت مستقرة ولم تتأثر بأحداث الربيع العربي ولعل ذلك يعود الى التزام المؤسسات السياحية بقوانين وزارة العمل والضمان الاجتماعي إذ لم يتم

تسريح العمالة المحلية وربما تم الاستغناء عن بعض العمالة الأجنبية.

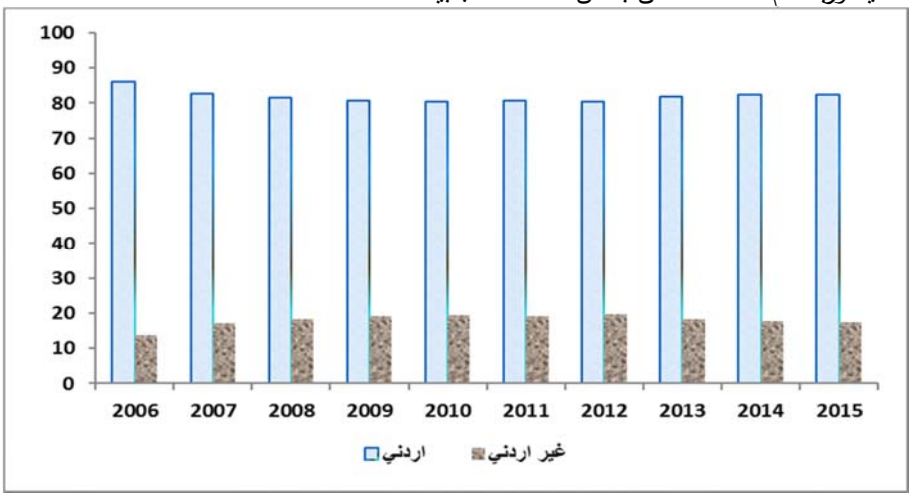

شكل 4: نسب عدد العاملين في الانشطة السياحية حسب الجنسية (2006- 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006-2015.

رابعاً: الدخل السياحي

يمثل الميزان السياحي الإيرادات السياحية (الدخل السياحي) المتأتي من السياح والزوار القادمين إلى المملكة مقابل النفقات أو المصروفات التي ينفقها السياح والزوار على المبيت والطعام والأنشطة الأخرى التي يقومون بها أثناء زيارتهم. ويؤثر ارتفاع أو انخفاض عدد السياح على الدخل أو الانفاق السياحي، فكلما كان عدد السياح كبيراً وخاصة سياح المبيت فان الدخل السياحي سيكون مرتفعاً، لما يرتبط بسياحة المبيت من ضرورة إنفاق مبالغ على متطلبات الإقامة وتلبية احتياجات السياح. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة السياحة والآثار والموضحة في الشكل (5) إلى أن الدخل السياحي خلال الفترة (2006-2015) تراوح ما بين 1 مليار- 3 مليار، ففي الأعوام 2006 و2007 تراوح الدخل السياحي ما بين 1 مليار إلى 1.6 مليار هل هذا على التوالي، ارتفع عام 2010 و2011 ليصل إلى 2.5 مليار، مواصلاً ارتفاعه لغاية 3 مليار عام 2014، عائداً بالانخفاض من جديد في العام 2015 ليصل إلى 2.88 مليار. ويلاحظ أن الدخل السياحي تعرض لزيادة بعد ثورات الربيع العربي.

في المقابل بلغ الانفاق السياحي عام 2006 حوالي (443) مليون دينار، وارتفع عام 2009 ليصل إلى (758) مليون دينار، وسجل ذروة ارتفاعه عام 2010 ليصل إلى مليار نتيجة لارتفاع عدد السياح في هذه الفترة، توالى بعدها بالانخفاض التدريجي، لكنه بقي مرتفعاً مقارنة مع الفترة السابقة لعام 2010، فقد بلغ عام 2014 (811) مليون دينار، وعام 2015 (824) مليون دينار.

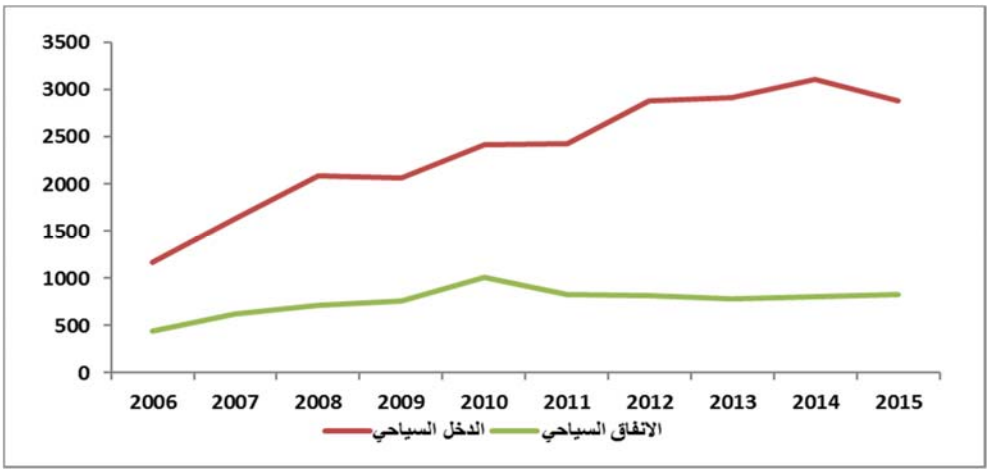

شكل 5: الدخل والانفاق السياحي (2006 – 2015)/ بالمليون دينار

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006-2015.

ويتباين الدخل السياحي حسب مجموعة الدول التي ينتمي لها السياح، ويلاحظ أن الدخل الأعلى يأتي من الأردنيين المقيمين في الخارج يليهم السياح الأجانب والعرب في المرتبة الثانية ومن ثم السياح القادمين من الدول الخليجية في المرتبة الأخيرة. ومن خلال الشكل (6)، يتضح أن الدخل القادم من الأردنيين العاملين في الخارج قد انخفض بشكل ملحوظ عام 2010 و2011، حيث بلغ 158 مليون دينار أردني و175 مليون دينار أردني للعامين على التوالي، إلا أنه عاد للارتفاع مرة أخرى ليصل عام 2014 و2015 إلى حوالي مليار في كل من السنتين.

أما فيما يتعلق بالدخل القادم من السياح الأجانب، فمن الملاحظ حصول ارتفاع في الدخل السياحي القادم من قبلهم وعدم تأثره بالربيع العربي، فقد بلغ الدخل السياحي القادم منهم عام 2006 حوالي (360) مليون دينار، وارتفع عام 2010 إلى (727) مليون دينار، وبلغ عام 2014 حوالي (880) مليون دينار أردني. وهذا ينطبق أيضاً على الدخل السياحي المقدم من السياح العرب، الذي بلغ عام 2006 حوالي (500) مليون، وسجل ارتفاعاً عام 2010 ليصل إلى (585) مليون، وبلغ عام 2012 (836) مليون.

وقد تراوح الدخل السياحي المقدم من السياح الخليجيين ما بين (300–450) مليون دينار، وسجل عام 2010 ذروة الدخل السياحي، فقد بلغ حوالي (449) مليون، وعام 2014 وصل إلى (426) مليون دينار. وقد شهد عام 2011 انخفاضاً في معدل الدخل ليصل إلى (315) مليون، إلا أنه عاد للارتفاع في السنوات اللاحقة.

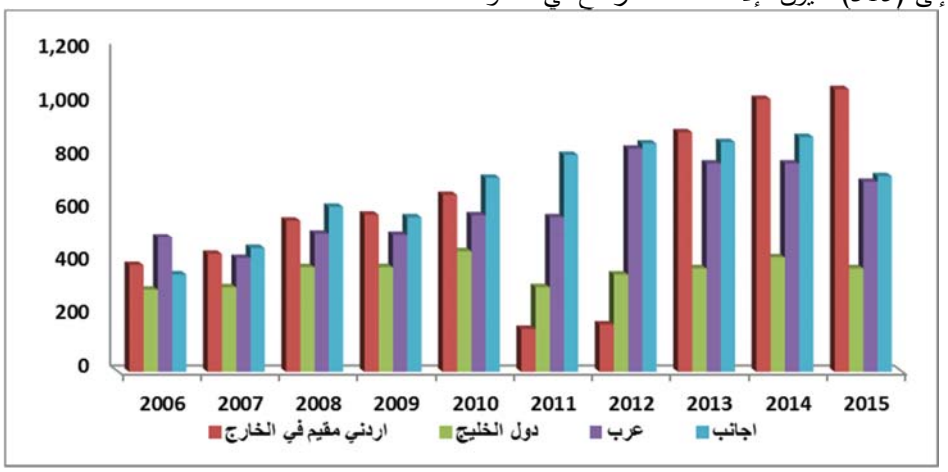

شكل 6: الدخل السياحي السنوي موزع حسب مجموعات الدول للسنوات 2006 – 2015 بالمليون دينار

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

خامساً: سياح المبيت وسياح اليوم الواحد

يتأتى الدخل السياحي المرتفع من ارتفاع عدد سياح المبيت بالدرجة الأولى، فهم الفئة التي تستخدم الخدمات السياحية بشكل كبير، مثل الإقامة في الفنادق والتسوق والجولات السياحية، وما يرتبط بها من الإقبال على المطاعم وحضور الاحتفالات وغيرها من الأنشطة والمتطلبات السياحية. ومن خلال تحليل بيانات الدراسة، تبين أن نسبة سياح المبيت ارتفعت بوتيرة متسارعة منذ عام 2006 ولغاية 2015، فقد بلغت نسبتهم عام 2006 حوالي 49%، ارتفعت عام 2011 إلى 58% وواصلت ارتفاعها في السنوات اللاحقة لتصل عام 2015 إلى 78% مقارنة بسياح اليوم الواحد. في المقابل انخفضت نسبة سياح اليوم الواحد بعد عام 2011، فقد كانت نسبتهم عام 2006 حوالي 51%، وبلغت النسبة عام 2011 42%، فيما بلغت عام 2015 22%. وكانت أعلى معدلات زوار المبيت من العرب والأردنيين المقيمين في الخارج والسياح الخليجيين، بينما كانت أعلى معدلات زوار اليوم الواحد من أوروبا والعرب. يوضح الشكل (7) التباين في نسب السياح المقيمين وسياح اليوم الواحد للفترة الزمنية ما بين 2006–2015. مما سبق يتبين لنا أن سياح اليوم الواحد تأثروا سلبا بأحداث الربيع العربي مما أدى بالنتيجة الى زيادة نسبة سياح المبيت ولكن هذه النتيجة لا تعني زيادة أعداد سياح المبيت وإنما نسبتهم إلى زوار اليوم الواحد أما مجموع السياح بشكل عام فقد تراجع.

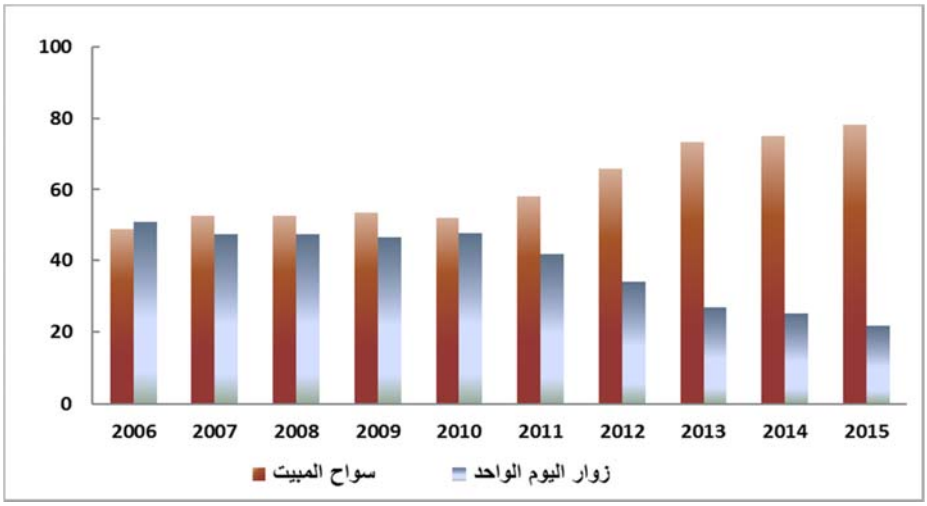

شكل 7: نسبة سياح المبيت وسياح اليوم الواحد (2006 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

سادساً: عدد السياح وفقاً لمعابر الدخول للمملكة

تختلف وسائل ومعابر الدخول التي يأتي السياح عن طريقها إلى المملكة، فجزء من السياح يدخلون إلى المملكة عن طريق المعابر البرية سواء الموجودة على الحدود السورية، او العراقية, أو السعودية، أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجزء من السياح يدخلون المملكة عن طريق المعبر البحري (خليج العقبة)، والجزء المتبقي يدخل المملكة عن طريق الجو باستخدام المطارات وهي: (مطار الملكة علياء، ومطار عمان المدني، ومطار الملك حسين في العقبة). ويرتبط اختيار طريقة الدخول للمملكة بعدة عوامل منها، مستوى السياح الاقتصادي، وعامل المسافة والقرب المكاني من الحدود الأردنية. واستناداً إلى التقارير الاحصائية المتوفرة فيما يتعلق بمعابر دخول السياح وآلية دخولهم للأردن منذ عام 2010 ولغاية 2014، تبين كما هو موضح في الشكل (8) ارتفاع نسبة السياح القادمين عن طريق المعابر البرية، يليها السياح القادمين عن طريق الجو، بينما يقع السياح القادمين عبر ميناء العقبة في المرتبة الأخيرة.

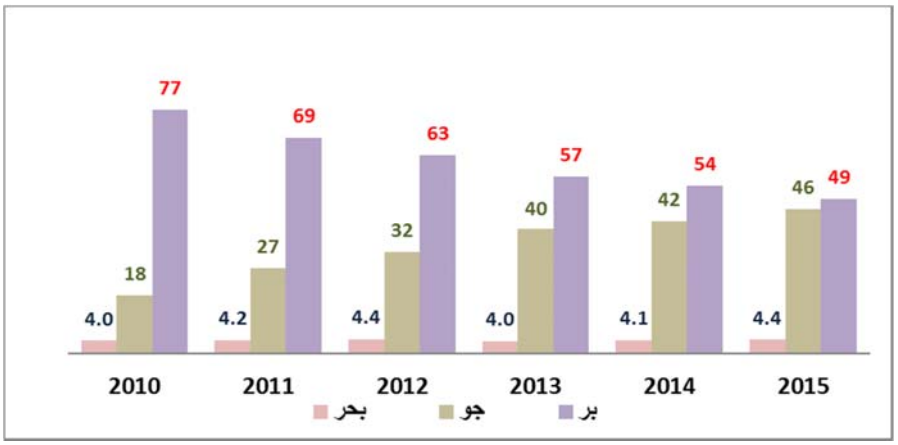

شكل 8: نسبة السياح القادمين حسب معابر الدخول (2010 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

ويوضح الشكل (8) أن نسبة السياح القادمين عن طريق البر عام 2010 بلغت (77%) من مجموع القادمين للمملكة، انخفضت عام 2012 لتصل إلى (63%) ووصلت عام 2015 إلى (49%). بينما بلغت نسبة السياح القادمين عن طريق الجو عام 2010 (18%)، وارتفعت عام 2012 لتصل إلى (32%)، وقد واصلت ارتفاعها لتصل عام 2015 إلى (46%). أما السياح القادمين عن طريق ميناء العقبة فقد كانت شبه مستقرة اذ تراوحت نسبتهم بين (4%–4.4%) في الفترة بين 2010–2015. ويعزى انخفاض نسبة القادمين عبر البحر الى وجود منفذ بحري وحيد للأردن وهو ميناء العقبة.

ويعود تراجع نسبة السياح القادمين إلى المملكة عن طريق البر إلى انعدام الأمان على المعابر البرية في كل من الجانب السوري والعراقي، وهذا نتيجة لاندلاع ثورات الربيع العربي فيها. بينما ارتفع عدد سياح الجو لاتصافها بالأمان. وبمقارنة نسب السياح القادمين من أوروبا والدول العربية والأردنيين المقيمين في الخارج، يتضح من الشكل (9) أن نسبة الأوروبيين القادمين عن طريق البر كانت (56%) عام 2010، فيما وصلت إلى (42%) عام 2015، بينما ارتفعت نسبة القادمين عن طريق الجو من (32%) عام 2010 لتصل إلى (51%) عام 2015، وانخفضت نسبة القادمين عن طريق البحر من (12%) عام 2010، إلى (7%) عام 2015.

أما السياح العرب، فقد بلغت نسبة القادمين منهم للعام 2010 عن طريق البر (86%)، وانخفضت بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 لتصل إلى (75%)، وواصلت انخفاضها عام 2015 بحيث وصلت إلى (58%). وفي المقابل ارتفعت نسبة القادمين عن طريق الجو من (13%) عام 2010، لتصل إلى (19%) عام 2012، وإلى (35%) عام 2015. بينما لم تتجاوز نسبة القادمين العرب عن طريق البحر (5%) عام 2010، و(7%) عام 2015. وبلغت نسبة السياح الأردنيين القادمين إلى المملكة عن طريق البر عام 2010 (75%)، وانخفضت عام 2012 لتصل إلى (55%)، واصلت انخفاضها عام 2015 إلى (47%)، وفي المقابل ارتفعت نسبة السياح الأردنيين القادمين عن طريق الجو من (24%) عام 2010، إلى (43%) عام 2012، وإلى (52%) عام 2015. بينما لم تتجاوز نسبة القادمين عن طريق الجو (1%) في الفترة ما بين 2010–2014، في حين ارتفعت عام 2015 لتصل إلى (2%).

وتعكس البيانات الموضحة في الشكل (9) تراجع عدد السياح من مختلف الجنسيات لاتباع الطرق البرية أثناء زيارتهم للأردن بعد أحداث الربيع العربي، واتجاههم نحو الطرق الجوية التي تمتاز بالأمان على الرغم من ارتفاع اسعارها مقارنة بالنقل البري أو البحري. ويعود ذلك إلى حالة عدم الاستقرار في الدول العربية المحيطة بالأردن نتيجة لثورات الربيع العربي في كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق، وكذلك التشديد الاسرائيلي على التنقل عبر الحدود الفلسطينية.

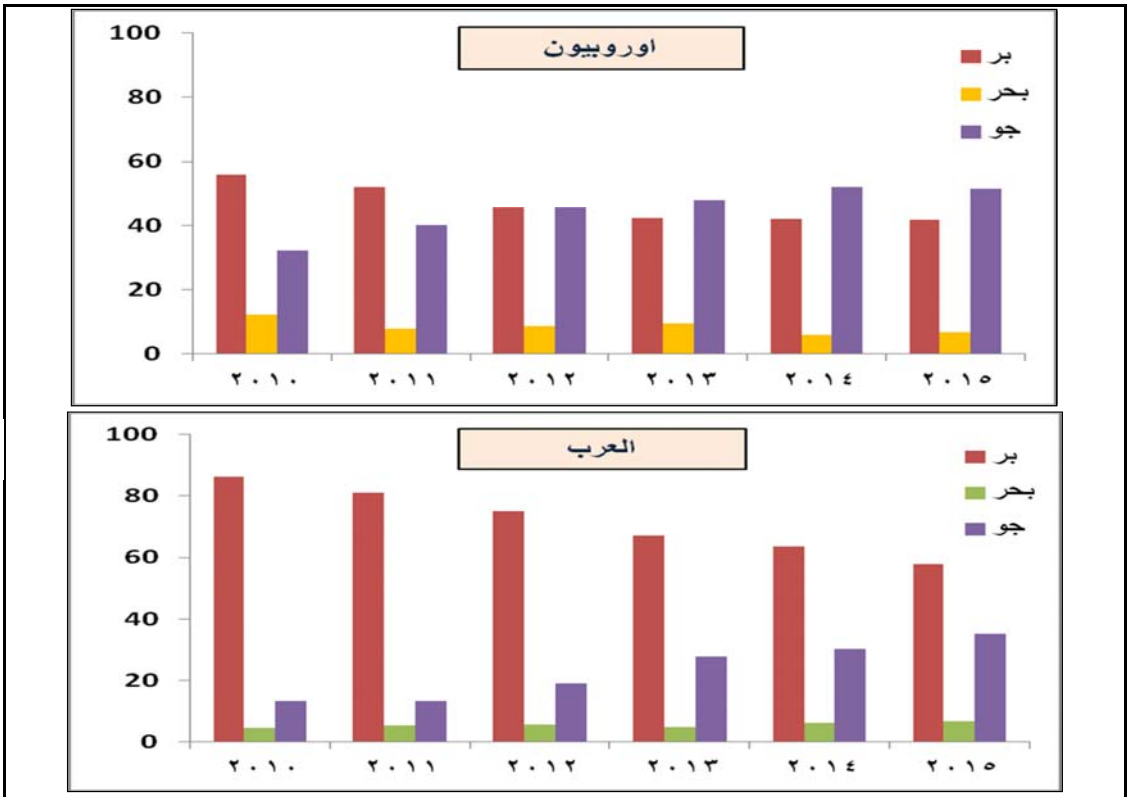

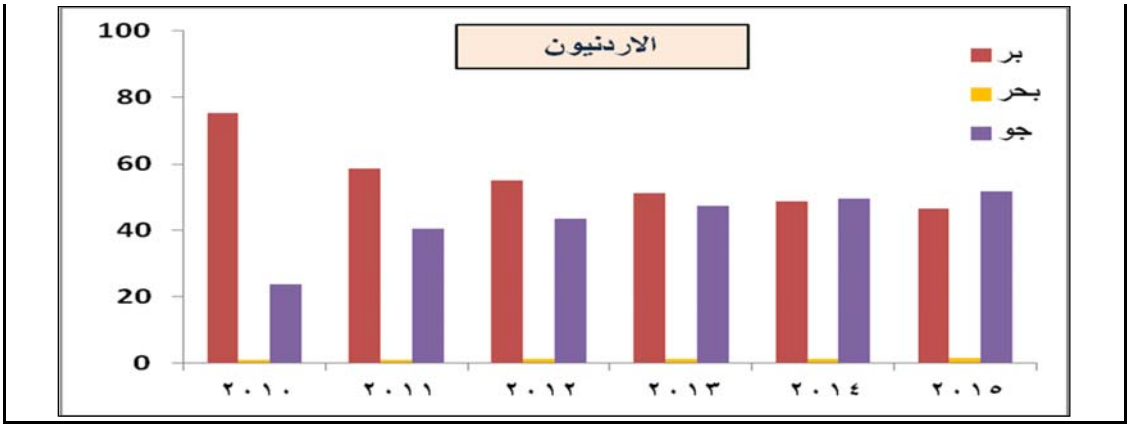

شكل 9: نسبة السياح (اوروبيون، عرب، اردنيون) حسب طريقة الدخول (2010 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

ويتم دخول السياح إلى الأردن عبر العديد من المعابر البرية، وقد ركزت الدراسة على معبرين منها وهما وادي عربة ووادي الأردن؛ لأهميتهما في تنشيط حركة دخول السياح القادمين من أوروبا وأمريكا الذين يأتون على شكل مجموعات سياحية لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة التاريخية. وقد وصل إلى الأردن عام 2010 عبر وادي عربة (142.438) ألف سائح، ارتفع عددهم عام 2012 ليصل إلى (155.458) ألف سائح، تلاها انخفاض في عدد السياح ليصلوا عام 2015 إلى (110.014) ألف سائح من مختلف الجنسيات. فيما بلغ عدد السياح القادمين للمملكة عبر وادي الأردن عام 2010 من مختلف الجنسيات (208.062) ألف سائح، ارتفع عددهم عام 2012 إلى (254.306) ألف سائح، وعاد للانخفاض عام 2015 ليصل عددهم إلى (202.577) ألف سائح. ويوضح الشكل (10) التغيرات التي طرأت على أعداد السياح القادمين إلى المملكة عبر معبر وادي عربة ووادي الأردن من كافة الجنسيات، في الفترة ما بين 2010–2015.

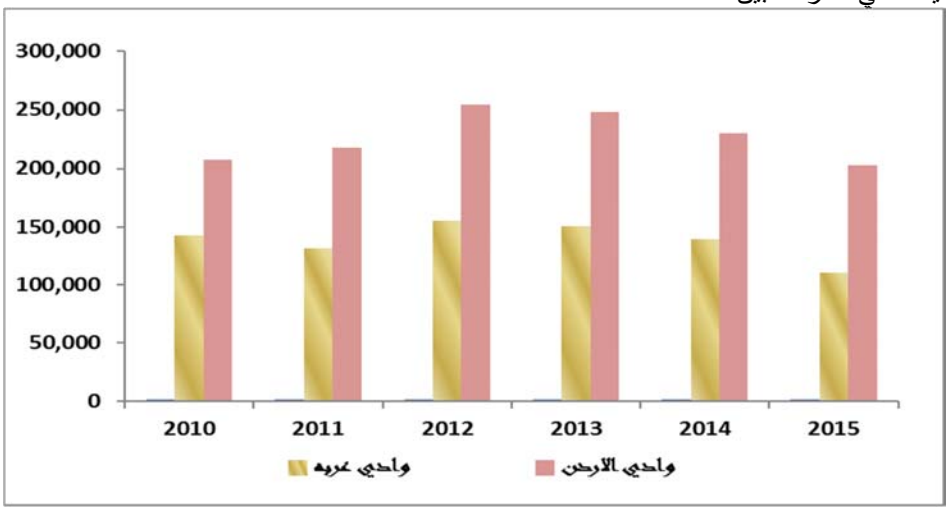

شكل 10: عدد السياح القادمين للمملكة عبر معبري وادي الأردن ووادي عربة (2010 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

وتركزت أعلى النسب للسياح القادمين للأردن عبر معبري وادي عربة ووادي الأردن من السياح الذين يحملون الجنسيات الأوروبية والأمريكية، فقد تراوحت نسبتهم مجتمعين من النسبة الكلية لكافة السياح القادمين عبر وادي عربة بين 92%–94% للفترة (2010–2015). بينما بلغت نسبتهم عام 2010 عبر معبر وادي الأردن (81%)، انخفضت الى (69%) عام 2012، و(64%) في عام 2015. ويوضح الشكل (11) نسب السياح الذين عبروا إلى الأردن من خلال وادي عربة ووادي الأردن، من حاملي الجنسيات الأوروبية والأمريكية.

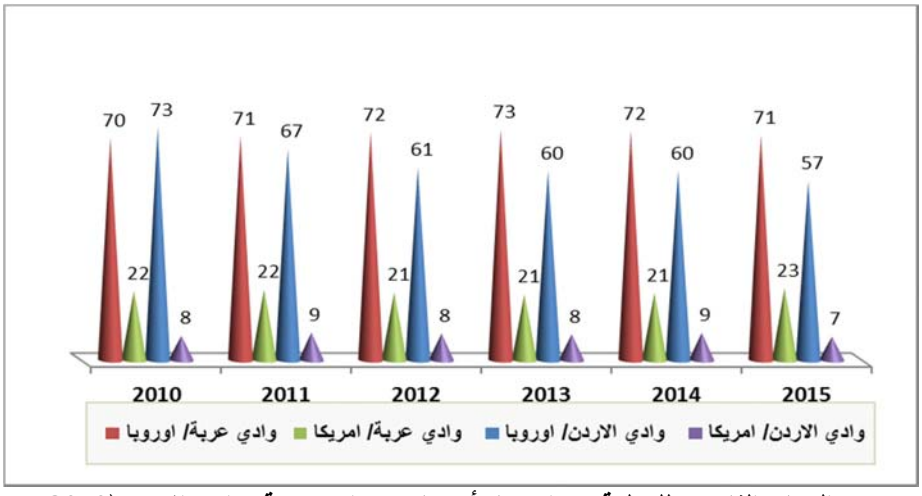

شكل 11: عدد السياح القادمين للمملكة من اوروبا وأمريكا عبر وادي عربة ووادي الاردن (2010 – 2015)

المصدر: وزارة السياحة والآثار 2006–2015.

سابعاً: توجهات الحكومة الأردنية نحو تنشيط القطاع السياحي

تسعى الحكومة الأردنية من خلال مؤسساتها السياحية المختلفة إلى تنشيط القطاع السياحي وترسيخ صورة عن مستوى الأمان والاستقرار في المنطقة لدى السائح، في ظل التوتر وعدم الاستقرار للمناطق المحيطة بالمملكة (Avraham, 2015)، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها للسياح (النقل، الايواء، الجولات السياحية، رعاية المؤتمرات والاحتفالات، وغيرها). ولأغراض تنمية وتنشيط قطاع السياحة في الأردن، أطلقت الحكومة الأردنية أول استراتيجية وطنية للسياحة التي تقوم على مبدأ الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص للفترة ما بين (2004–2010)، تلتها استراتيجية أخرى للفترة ما بين (2010–2015). وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تنشيط القطاع السياحي من خلال تركيزها على عدة أمور تمثلت بدعم التنافسية وتطوير المنتج السياحي، وتنمية الكوادر البشرية، وتعزيز التسويق والترويج السياحي، وتوفير إطار عمل مؤسسي وتنظيمي فعّال. وتضمنت الخطة الاستراتيجية للعام (2010–2015) ضمن أهدافها الاستراتيجية السعي إلى زيادة عدد السياح ذوي معدلات الانفاق المرتفعة والقادمين من أهم الأسواق الحالية والناشئة، إلى جانب تطوير سوق السياحة الداخلية. وعليه أطلقت هيئة تنشيط السياحة حملة تحت شعار "أكيد في الأردن" في دول الخليج من أجل استقطاب العرب والاجانب المقيمين في الخليج العربي. وقد أعلن مدير هيئة تنشيط السياحة أن الحملة تعكس ما هو موجود في الاردن من مواقع سياحية وتجارب متنوعة غير معروفة للضيف العربي والخليجي بشكل خاص، وهي تضمن اعلانات على: (اللوحات والطرق، ووسائل النقل، وعبر وسائل الاعلام المرئي والمسموع، وداخل المولات والمراكز التجارية الكبرى). وتوضح الأشكال (12 و13) نماذج من الحملة التسويقية التي تم اطلقها من قبلهيئة تنشيط السياحة في دبي.

شكل12: نموذج من الحملة التسويقية التي اطلقتها وزارة السياحة الأردنية

http://seahanews.com (http://bit.ly/1Y0HtA9)

شكل13: نموذج من الحملة التسويقية التي اطلقتها وزارة السياحة الأردنية
https://addustour.com (http://bit.ly/24eYbTs)

وسعياً لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للسياحة فقد تم افتتاح ثلاثة مكاتب جديدة لهيئة تنشيط السياحة الأردنية في الخارج في الفترة ما بين (2004–2010)، وفي عام 2007 تم اختيار مدينة البتراء ضمن عجائب الدنيا السبعة، وهذا أدى إلى شهرتها عالمياً. إضافة إلى انشاء سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي، وانشاء مناطق تنموية في البحر الميت وعجلون لجلب الاستثمارات في المجالات السياحية، كما تم الغاء العديد من القيود على تأشيرات الدخول الممنوحة لعدد من الجنسيات بما فيها الصينية والهندية.

ملخص النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يتميز قطاع السياحة بشكل عام بحساسيته للأزمات السياسية والاقتصادية، وهو من أكثر القطاعات سرعة في النمو في أوقات الأمن والاستقرار، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم استقرار أعداد السياح القادمين إلى المملكة، فقد بلغ عددهم عام 2010 أكثر من (708) الف سائح، انخفض إلى (419) الف سائح عام 2011. وهذا يتوافق مع دراسة (Ali et al., 2012) التي توصلت إلى انخفاض عدد السياح في بعض الدول العربية نتيجة التوترات التي رافقت أحداث الربيع العربي.
- بينت الدراسة تباين عدد السياح القادمين للمملكة حسب جنسيتهم، فقد بلغ عدد السياح الأوروبيين عام 2010 حوالي (470) ألف، انخفض إلى (141) ألف عام 2015. بينما تراوحت أعداد السياح القادمين من الدول العربية والأفريقية وأمريكا ودول آسيا والباسيفيك ما بين (1300 – 113000) سائح سنوياً.
- توصلت الدراسة إلى تباين عدد السياح الذين يقومون بزيارة المواقع السياحية والتاريخية والأثرية فيها. وقد بلغ عدد زوار البتراء عام 2010 حوالي (975) ألف سائح, وانخفض عام 2011 لغاية (630) ألف سائح. أما مدينة جرش الأثرية فقد بلغ عدد زوارها عام 2010 حوالي 413 ألف سائح انخفض الى 212 ألف سائح عام 2011، أما وادي رم فقد بلغ عدد زواره عام 2010 (285) ألف سائح، انخفض عددهم عام 2011 إلى (134) ألف سائح.
- أشارت نتائج التحليل لبيانات الدراسة إلى أن الدخل السياحي في الفترة ما بين (2006–2015) تراوح ما بين 1 – 3 مليار، ولوحظ أن الدخل السياحي قد ازداد بعد ثورات الربيع العربي. وفي المقابل بلغ الانفاق السياحي عام 2006 حوالي (443) مليون دينار، وسجل ذروة ارتفاعه عام 2010 ليصل إلى مليار دينار، توالى بعدها بالانخفاض التدريجي، فقد بلغ عام 2014 (811) مليون دينار، وعام 2015 (824) مليون دينار. وهذا يتوافق مع دراسة (Al-Rfou, 2013) التي توصلت إلى أن ثورات الربيع العربي أثرت بشكل سلبي على الأنشطة التجارية والاستثمارية في الأردن.
- بينت نتائج الدراسة أن الدخل السياحي يتباين حسب مجموعة الدول الخاصة بالسياح، فالدخل الأعلى يأتي من الأردنيين المقيمين في الخارج، يليهم السياح الأجانب والعرب في المرتبة الثانية، ومن ثم السياح الخليجيين في المرتبة الأخيرة.
- توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة سياح المبيت منذ عام 2006 ولغاية 2015، فقد بلغت نسبتهم عام 2006 حوالي (49%)،

وصلت الى (78%) عام 2015. في المقابل انخفضت نسبة سياح اليوم الواحد بعد عام 2011، حيث كانت نسبتهم عام 2006 حوالي (51%)، وصلت الى (22%) عام 2015. كانت أعلى معدلات زوار المبيت من العرب والأردنيين المقيمين في الخارج والسياح الخليجيين، بينما كانت أعلى معدلات زوار اليوم الواحد من أوروبا والعرب. وهو يتوافق مع دراسة (Al-Omari et al., 2015) التي توصلت إلى تأثر قطاع الفنادق الأردنية بشكل سلبي بأحداث الربيع العربي من حيث (معدل الاشغال، عدد ليالي المبيت والدخل).

- بينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة السياح القادمين باستخدام المعابر البرية، مقارنة بالسياح القادمين عن طريق الجو أو البحر. وأوضحت الدراسة تراجع عدد السياح من مختلف الجنسيات لاتباع الطرق البرية اثناء زيارتهم للأردن بعد احداث الربيع العربي، واتجاههم نحو الطرق الجوية. ويعود ذلك إلى حالة عدم الاستقرار في الدول العربية المحيطة بالأردن نتيجة لثورات الربيع العربي في كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق، وكذلك التشديد الاسرائيلي على التنقل عبر الحدود الفلسطينية.
- انخفض عدد السياح القادمين عبر وادي عربة ووادي الأردن من مختلف الجنسيات بعد عام 2011. وكانت أعلى النسب للسياح القادمين عبر معبر وادي عربة ووادي الأردن من السياح الذين يحملون الجنسية الأوروبية والأمريكية.
- بالرغم من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على القطاع السياحي في الأردن، إلا أنه قد يكون هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً مثل حرب الخليج، الأزمات الاقتصادية، التحديات الداخلية مثل (عدم وجود المرافق والخدمات السياحية في العديد من المواقع، سلوك الزوار غير اللائق، عدم ادراج الأردن ضمن كتالوجات السياحة العالمية).
- أثبتت الدراسة وجود علاقة بين اندلاع ثورات الربيع العربي وانعكاس حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة للأردن على تراجع القطاع السياحي فيها، في فترات زمنية معينة.
- أثبتت الدراسة عودة تدريجية لانتعاش قطاع السياحة في الأردن، بسبب التوجهات الحكومية الهادفة إلى الترويج عن استقرار البلد وأمنها. وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (Yousef, 2014) التي عزت الاستقرار النسبي في الأردن خلال أحداث الربيع العربي لعدة عوامل منها أسلوب القيادة الملكية وآلية تعاملها مع الثورات بشكل استباقي.

توصيـــات الدراسة:

نظراً لأهمية قطاع السياحة من الناحية الاقتصادية، ودوره في اعطاء صورة للعالم الخارجي عن اقليم أو دولة معينة، وبالتالي التشجيع على زيارة هذه الدولة. ونتيجة للصورة التي افرزتها ورسمتها ثورات الربيع العربي التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط لدى السياح الأجانب والعرب، عن حالة عدم الاستقرار والأمان في الدول العربية، فإن الدراسة توصي بضرورة توجيه الأنظار نحو عمل المزيد من الدراسات التي تتناول أثر ثورات الربيع العربي على الدول العربية وعرض تجارب هذه الدول للتعافي من تبعات الربيع العربي. كما توصي الدراسة بضرورة توجيه الدراسات تتعلق بالتوجهات السياحية الجديدة لدى الدولة ومخططاتها نحو انعاش قطاع السياحة في المملكة، من خلال اخذ متغيرات احصائية جديدة مثل نسب الاشغال في الفنادق، والتسويق السياحي الالكتروني، ودور المجتمع المحلي في انعاش السياحة.

المصادر والمراجع

ابو جامع، نسيم، 2013. أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 21، ع1، ص 427-447.

بظاظو، ابراهيم، 2012. استعادة الفرص الضائعة في القطاع السياحي الأردني. تقرير حول أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، جامعة الشرق الأوسط.

الجامعة الأردنية، 2012. أداء الاقتصاد الأردني في ظل الربيع العربي. مركز الدراسات الاستراتيجية، المرصد والدراسات الاقتصادية.

لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط، 2012. التقارير القطرية التي تم تقديمها للجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط خلال اجتماعها السادس والثلاثين. مدريد، اسبانيا، 27-28 تشرين الثاني.

وزارة السياحة والآثار. الاستراتيجية الوطنية للسياحة-الاردن2011-2015.

وزارة السياحة والآثار، 2006. النشرة الإحصائية السياحية خلال الاعوام 2005 - 2006. المجلد 2، ع 4.

وزارة السياحة والآثار، 2007. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2006 – 2007. المجلد 3، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2008. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2007 – 2008. المجلد 4، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2009. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2008 – 2009. المجلد 5، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2010. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام كانون ثاني–ايلول 2009 – 2010. المجلد 6، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2011. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام كانون ثاني–ايلول 2010 – 2011. المجلد 7، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2012. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2011 – 2012. المجلد 8، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2013. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2012 – 2013. المجلد 9، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2014. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2013 – 2014. المجلد 10، ع 4.
وزارة السياحة والآثار، 2015. النشـرة الإحصائيـة السياحيـة خلال الاعوام 2014 – 2015. المجلد 11، ع 4.

Al-Omari, I., Ali, M. M., Mahmoud, R. M., & Jawabreh, O. A. A. (2015). The Arab spring impacts on the Jordanian hotels sector. International Journal of Humanities and Social Science, 5(4), 159-171.

Ali, A., Arifin, Z., & Hasim, S. (2012). The challenges of tourism in the countries of the Arab Spring Revolutions. Advances in Natural and Applied Sciences, 6(7), 1162-1171.

Al-Rfou, A. N. (2013). The impact of jordan spring on business and investment activities from respondents' perspective. Interdisciplinary Journal of Contempary Research in Business, 4(12), 1256-1263.

Avraham, E. (2015). Destination image repair during crisis: Attracting tourism during the Arab Spring uprisings. Tourism Management, 47, 224-232.

Carty, V. (2014). Arab Spring in Tunisia and Egypt: The Impact of New Media on Contemporary Social Movements and Challenges for Social Movement Theory.

Cinar, S., & Gocer, I. (2014). The Reasons and Economic and Political Consequences of Arab Spring.

Samardali-Kakai, L. (2013). Obstacles which significantly affect tourism development in Jordan.

Mansfeld, Y., & Winckler, O. (2015). Can this be spring? Assessing the impact of the "Arab Spring" on the Arab tourism industry. Turizam: znanstveno-stručni časopis, 63(2), 205-223.

Neumayer, E. (2004). The impact of political violence on tourism: Dynamic cross-national estimation. Journal of Conflict Resolution, 48(2), 259-281.

Orieqat, H. M., & Saymeh, A. A. F. (2015). Is Tourism a Gene Sector to Jordan's GDP. International Journal of Development and Economic Sustainability, 3(5), 75-84.

UNWTO. (2008) World Tourism Barometer. Vol. 6, No. 1, Jan. 2008.

المراجع الالكترونية

https://addustour.com (http://bit.ly/24eYbTs)

http://seahanews.com (http://bit.ly/1Y0HtA9)

http://www.mota.gov.jo/NewsViewAr.aspx?NewsId=585

The Impact of Arab Spring on Tourism Sector in Jordan

*Arij Daghra, Nidal Alzboun, Hamzah Khawaldah **

ABSTRACT

The events of Arab Spring in some of Middle East and North Africa (MENA) countries ,have negatively affected most of economic sectors including tourism in these countries and the surrounding ones. The aim of this study was to determine the impact of Arab Spring events on tourism sector in Jordan, and how a safe country like Jordan was affected by the political instability in the neighboring countries in the region. Two hypotheses were investigated in this study: First, tourism sector has been negatively affected, second, tourism sector has been positively affected due to being a safe country. To investigate these hypotheses, the researchers studied the demand side of tourism including tourists' numbers, their nationalities, tourism revenues, and entrance gates of tourists based on the available data of the Ministry of Tourism and Antiquities (MOTA). The results proved the fitness of the first hypothesis for the period of 2011-2014, where the number of tourists visiting Jordan has declined after Arab Spring events. Recent data of the tourists visiting Jordan shows that tourism sector began to recover gradually reflecting the success of Jordanian government policies which aimed to enhance the image of Jordan as a safe tourism destination. Future research should take into consideration other factors affecting tourism sector such as lack of services and facilities (supply side) as well as government's resilience policies with regard to tourism sector.

Keywords: Arab Spring, Tourism Sector, Tourism Indicators, Jordan.

* Department of Geography, Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 28/9/2016 and Accepted for Publication on 22/2/2017.